

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، سوف تبدأ اللجنة اليوم المرحلة الثانية من أعمالها، المكرسة لإجراء مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود، وكذلك عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها.

وأود أن أؤكد على أنه خلال هذه المرحلة من عملنا، سوف أحافظ على درجة معينة من المرونة، كما فعلت في الجلسات السابقة للجنة، من أجل تيسير مشاركة الوفود في الجزء الرسمي والجزء غير الرسمي من الجلسات.

ووفقا للقرارات التي اتخذت بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى، سوف تسعى اللجنة خلال هذه المرحلة من

عملنا للجمع بين المناقشات المتعلقة بالبنود وعرض مشاريع القرارات الخاصة بها. وكما تذكروا، فإن الجدول الزمني لهذه المناقشات يرد في الوثيقة A/C.1/59/CRP.2، التي ينبغي أن يظهر فيها عنوان الفرع المتعلق بالثقيف كما يلي: "الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وكما ذكرت، أعتمزم في المرحلة الثانية من عمل اللجنة أن أفسم المناقشات المواضيعية إلى ثلاثة أجزاء حتى يمكن للجنة أن تستفيد إلى أقصى حد من الوقت المخصص لها وتحاول أن تجد النهج اللازمة لإجراء حوار متعمق، باستخدام شكل غير مسجل وتفاعلي في الجزء الأوسط من هذه الجلسات. ومن المهم أن يدرك الجميع أنه لن يظهر في المحاضر الحرفية للجلسات سوى الفرعين الأول والأخير من كل جلسة.

أدعو الوفود إلى أن تجعل بياناتها مختصرة قدر الإمكان لكي نتمكن من المحافظة على الشكل السلس للمناقشات ونعطي جميع المتكلمين أكبر فرصة ممكنة للتفاعل

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن حيازة الأسلحة النووية من قِبل دول غير أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم الامتثال لأحكام المعاهدة من قِبل الدول الأطراف في المعاهدة يهددان بتقويض الجهود المبذولة لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. لذلك، ما زال الاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية خاصة على تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنما بالتالي نناشد الدول الثلاث التي ليست أطرافاً في الوقت الحاضر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إليها بدون قيد أو شرط بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. كما أننا نناشد جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تلتزم تماماً بها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن النتائج الإيجابية التي يتمخض عنها المؤتمر الاستعراضي القادم لعام ٢٠٠٥ ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على سلامة ونزاهة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتحاد الأوروبي يدعم بإخلاص الأهداف التي أرستها المعاهدة، وهو ملتزم بالتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وللمقرارات والقرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعلق، بوجه خاص، أهمية كبيرة على مسألتَي العالمية والامتثال، مؤكداً على أهمية الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي، عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وسوف يقوم الاتحاد الأوروبي ببذل أقصى الجهود لتحقيق نتائج إيجابية.

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن نظاماً لعدم الانتشار النووي ذا طابع عالمي، يدعمه نظام قوي من الضمانات الدولية، هو بمثابة شرط أساسي لتحقيق الأمن الجماعي. ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل أداة التحقق التنفيذية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد أدت التحديات التي واجهتها المعاهدة ونظام عدم الانتشار

في ما بينهم. نريد أن نناقش مسألة الأسلحة النووية بدرجة معينة من التفصيل، وألا نكرر ما قلناه في المناقشة العامة.

وعندما نفرغ من الاستماع إلى المتكلم الأخير، سوف أدعو السيدة باتريشيا لويس، بصفتها خبيرة، إلى عرض الجزء الثاني من عمل اللجنة.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، لقد استمعت إلى مناشدتك بشأن الإدلاء ببيانات قصيرة، ولكن أخشى أن يكون هذا البيان ليس قصيراً جداً. ومع ذلك، أرجو مراعاة أنني أتكلم بالنيابة عما يزيد على ٣٠ بلداً. فعلى الأقل ستكون المدة التي سيستغرقها بياني أقصر بكثير من المدة التي يستغرقها ٣٠ بيانا مضروبة في خمس دقائق.

يشرفني أن أدلى ببياني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدَي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

كما حدث في المناقشة العامة للجنة الأولى العام الماضي، وكذلك في المناقشة العامة التي جرت في نيسان/أبريل الماضي في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الاتحاد الأوروبي يريد أن يكرر التأكيد على أنه يعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، والأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويجب المحافظة على نزاهة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموسع. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على أن توقع بروتوكولا إضافيا في أقرب فرصة ممكنة. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي وقعت اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الخاصة بها ولكنها لم تدخلها حيز النفاذ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن الاتجار غير المشروع المتصل بأسلحة الدمار الشامل، وخاصة ما يتصل منه بالمعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة جدا، يشكل مصدر قلق بالغ لنا. وقد اتضحت حقيقة هذا الاتجار غير المشروع على أثر الكشف عن شبكات سرية تزود برامج التحويل والطررد المركزي. ونؤيد تأييدا كاملا دعوة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تعاون جميع الدول الأعضاء في الوكالة للكشف عن قنوات الإمداد ومصادر التكنولوجيا والمعدات ذات الصلة. ويجب أن نوحّد جهودنا المشتركة لتعزيز أنظمة عدم الانتشار من خلال سد الثغرات القائمة حاليا. لذلك، يلتزم الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته بوضع رقابة وطنية ودولية قوية ومنسقة على الصادرات، ونعتبر ذلك مكملا للالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يطلب، من بين أمور أخرى، إلى جميع الدول، وفقا لسلطاتها القانونية الوطنية وتشريعاتها، وتمشيا مع القانون الدولي، أن تتخذ إجراءات تعاونية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية، أو الكيميائية، أو البيولوجية، ووسائل إيصالها، والمواد المتصلة بها. وفي ذلك الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على تأييده للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، المعروفة أيضا بمبادرة كراكو.

وترمي سياسة الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى اتفاق دولي لحظر إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووية أخرى. ويولي الاتحاد الأوروبي

النووي في السنوات الأخيرة إلى التشديد على ضرورة الامتثال الكامل لأحكامهما وضرورة العمل الفعال تجاه تحقيق الالتزام العالمي بهما. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالركائز الثلاث التي يعزز بعضها البعض وتقوم عليها المعاهدة. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده للمحافظة على سلطة ونزاهة المعاهدة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن نظام الضمانات الدولية التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الركن الأساسي للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وهو صك تقني لدعم الهدف السياسي في المحافظة على بيئة يمكن فيها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تحويل استعمال أو إخفاء المواد أو الأنشطة النووية بهدف إنتاج أسلحة نووية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن اعتماد وتنفيذ اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية على المستوى العالمي شرط أساسي لقيام نظام ضمانات فعال وذو مصداقية. واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية يمثلان معا معيارا للتحقق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تعزيز نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار، ويعتبر أن البروتوكولات الإضافية جزء لا يتجزأ من نظام الضمانات الشامل التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتبر أن الامتثال لها وسيلة ضرورية لإظهار وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على جعل البروتوكولات الإضافية شرطا لتزويد الصادرات النووية.

وفي أعقاب دخول البروتوكول الإضافي للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام، فإن هذا البروتوكول يجري تنفيذه الآن من جانب جميع الدول

المعاهدة حيز النفاذ. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بضرورة وجود حظر ملزم قانوناً لتفجيرات التجارب النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى، وضرورة وجود نظام ذي مصداقية للتحقق من ذلك.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة عمل الممثل الخاص للدول المصدقة، السيد جاب رامكار. وسيزور السيد رامكار عدداً من بلدان الملحق الثاني في خريف هذا العام للحث على الامتثال العالمي للمعاهدة. إن تقدماً قد أحرز، وحتى الآن ما زالت هناك حاجة إلى ١١ تصديقا إضافيا من أجل بلوغ هذا الهدف. ونأمل أن نقرب أكثر من هدف دخول المعاهدة حيز النفاذ، وأن نعمل على جعلها عالمية، لأن الامتثال العالمي لها يمكنه أن يساهم في منع انتشار الأسلحة النووية، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، فإن الاتحاد الأوروبي يبحث جميع الدول على الامتناع عن أية إجراءات تتعارض مع التزامات وأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وثمة شواغل بشأن البرامج النووية لعدد من البلدان. فهني تتعلّق على نحو خاص ببرامج نووية مدنية قد يساء استخدامها لأغراض عسكرية. وفي ذلك السياق، يلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام المحادثات الجارية بشأن تدابير تعزيز المراقبة على أكثر الأجزاء حساسية في دورة الوقود.

وما زال البرنامج النووي لإيران يشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بالقرارات السابقة بهذا الشأن، وبإعلان ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ويؤيد تأييدا كاملاً القرار GOV/2004/79 لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويطلب إلى إيران الامتثال لجميع متطلبات ذلك القرار.

أهمية خاصة للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية وعالمية لحظر إنتاج مثل تلك المواد الانشطارية، من شأنها أن تعزز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وبالتالي الأمن الدولي. وقد عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنشاط في مؤتمر نزع السلاح سعياً إلى إيجاد توافق في الآراء من أجل الشروع في مفاوضات على أساس تقرير المنسق الخاص والولاية التي تضمنها. وإلى أن تدخل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، فإننا نحث جميع الدول على إعلان وقف اختياري لإنتاج هذه المواد التي سيكون مآلها إنتاج الأسلحة النووية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراءات التي اتخذتها بلدان من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لوقف إنتاج هذه المواد.

وفي اعتقاد الاتحاد الأوروبي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي جزء أساسي من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أعيد تأكيد ذلك في الإعلان الوزاري المشترك العام الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خلال الأسبوع الوزاري للجمعية العامة. فقد عبر وزراء الخارجية من جديد، أثناء ذلك الاجتماع، عن تأييدهم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأكدوا على أن المعاهدة ستسهم إسهاماً هاماً في مواجهة أحد أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وهو منع انتشار المواد والتكنولوجيا والخبرات التي يمكن استعمالها لإنتاج الأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على الأهمية القصوى التي يوليها لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولهذا يواصل الاتحاد الأوروبي مناقشة تلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد، أن توقع وتصدق على المعاهدة بدون تأخير وبدون شروط. وندعو، بشكل خاص، البلدان المسماة ببلدان المرفق الثاني إلى أن تفعل ذلك لأن تصديقها ضرورية من أجل دخول

المساهمة في البحث عن تسوية سلمية، من خلال المفاوضات، للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويرحب ترحيبا خاصا بالحوار في إطار المحادثات السادسة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الجولة الرابعة من المحادثات السادسة وفقا لما اتفقت عليه الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل بدون شروط إلى جميع التزاماتها الدولية ذات الصلة. وينبغي لها، كخطوة أولى، أن تمتثل خصوصا إلى اتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال السماح بإعادة العمل بتدابير الاحتواء والمراقبة المطلوبة في منشآتها النووية، والتنفيذ الكامل لجميع تدابير الضمانات في كل الأوقات، بما في ذلك عودة مفتشي الوكالة.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بقرار ليبيا القاضي بإزالة جميع المواد والمعدات والبرامج التي تؤدي إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل. كما أن الاتحاد الأوروبي رحب بقيام ليبيا بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتوقيعها على البروتوكول الإضافي وقرارها بتنفيذه. ويشجع الاتحاد الأوروبي ليبيا على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ قرارها. وتظهر حالة ليبيا أن مشاكل الانتشار يمكن، إذا ما توفر حسن النوايا، تذليلها من خلال المناقشات والحوار، وأن البلدان تستطيع أن تتخلى عن البرامج طوعية وبالطرق السلمية، وأنه لا يوجد ما تخشاه نتيجة للاعتراف بعدم الالتزام.

إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإقامة وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا، أينما كان ذلك ممكنا، وعلى أساس ترتيبات تتوصل إليها دول

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أنه فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية، يبدو أن لدى الوكالة فهما يتزايد وضوحا لطبيعة ونطاق البرنامج النووي لإيران. ولكن، مما يثير القلق البالغ أنه بعد مرور عامين، ما زالت بعض المسائل بحاجة إلى توضيح. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يطلب إلى إيران من جديد، كما هو وارد في القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر، مساعدة الوكالة على فهم المدى الكامل لبرنامجها للتخصيب وطبيعته، وأن تتخذ جميع الخطوات في إطار سلطتها لتوضيح المسائل المتبقية قبل اجتماع مجلس المحافظين القادم. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على أن التعليق الاختياري للأنشطة المتصلة بالتخصيب والتجهيز، وهو ما دعا إليه مجلس المحافظين، من شأنه أن يعطي المجلس المزيد من الثقة بأنشطة إيران في المستقبل، ويعتبر أن من الضروري لتعزيز الثقة أن تعلق إيران فوراً جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب.

إننا نرحب بتقديم إيران بيانها وفقا للمادتين ٢ و ٣ من البروتوكول الإضافي الخاص بها، ونلاحظ التعاون الذي قدمته للوكالة بعد المناقشات التفصيلية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٤. ونحث إيران على مواصلة تعزيز هذا التعاون، كما نحثها من جديد على التصديق على البروتوكول الخاص بها بدون تأخير.

إن الاتحاد الأوروبي يستمر في شجبه لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بالإعلان عن عزمها على الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. ولن يكف الاتحاد الأوروبي عن حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تفكيك أية برامج سرية للأسلحة النووية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تصميمه الراسخ على

مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وأعيد تأكيدها في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار - وهي ضمانات موجهة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية. وتدلل استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن أسلحة الدمار الشامل على أن ضمانات الأمن الإيجابية والسلبية يمكن أن تؤدي دورا هاما في نظام معاهدة عدم الانتشار. فهي تشكل حافزا للتخلي عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشكل رادعا في نفس الوقت. ونحن ملتزمون في إطار استراتيجيتنا بشأن أسلحة الدمار الشامل بتشجيع المزيد من النظر في الضمانات الاستراتيجية.

السيدة بورسين بونيني (السويد) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد وهي أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبلدي السويد.

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء المناقشة العامة في هذه اللجنة (انظر A/C.1/59/PV.2)، عرضنا تقييمنا المشترك للحالة السياسية العامة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وسوف نعرض لاحقا في هذا اليوم مشروع قرارنا في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وفي هذا الوقت، أود أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية عن بعض المسائل النووية التي نعتبرها أساسية.

إن جوهر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لن تطور أسلحة نووية في مقابل أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض وإزالة ترساناتها النووية، وأن للجميع الحق في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي المحافظة على معاهدة عدم الانتشار بمجموعها. وتتطلب الالتزامات المقطوعة في إطار المعاهدة وفي مؤتمريها الاستعراضيين لعام

المنطقة بمحض إرادتها. فهذه المناطق تعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي وهو ما تمس الحاجة إليه حسبما تبيّن البيعة السياسية الراهنة، وهي أيضا تشكل وسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستقرار، والثقة. ولذلك، نرحب بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بعد الانتهاء من المشاورات اللازمة بهذا الشأن، ونؤيد قيامها بذلك.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية مفهوم المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية وغيرها النووية، ووسائل إيصالها، وفقا لما يتوخاه مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن الشرق الأوسط. ونهيب بجميع دول المنطقة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها بفعالية، وتكون خالية أيضا من أية أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن بروتوكول معاهدة بانكوك، التي تقيم منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، قد أشرف على الاكتمال. ونشيد بمجهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونأمل أن تتم معالجة المسائل المتبقية منذ أواخر عام ٢٠٠٢ وتسويتها على وجه السرعة.

ويناشد الاتحاد الأوروبي الدول الأطراف المتبقية في معاهدة بيليندا التي لم تصدق بعد على تلك المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير، لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بالأهمية البالغة والمستمرة ل ضمانات الأمن القائمة والملزمة قانونا، مثلما تنص عليها البروتوكولات والمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتنص عليها الإعلانات الأحادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية - وأحاط بها علما قرار

عدم الانتشار - كاهند، وإسرائيل، وباكستان - وأن تسهم هي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إسهاما هاما في دعم معاهدة عدم الانتشار، وفي تعزيز قواعد عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وإلى أن يتم إبرام تلك المعاهدة، ينبغي دعم الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية.

ونود أن نشهد تخفيضا إضافيا في الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وينبغي، كتدبير مؤقت، تخفيض الوضع العملي لأنظمة الأسلحة النووية. وما زالت هناك الألوف من الأسلحة النووية التي لم يتم تدميرها بعد. وتشكل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها لا تتطلب تدمير تلك الأسلحة ولا تتضمن أحكاما للتحقق. كما أن هذه العملية لا تضمن عدم الرجوع عنها وليست شفافة. إننا نستمر في التشديد على أهمية تقديم التقارير الاعتيادية من الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار، لأن ذلك يشكل تدبيرا هاما لتحقيق الشفافية ولتعزيز الثقة.

كما نعتقد أن إمكانياتنا لمعالجة بعض الشواغل الأمنية الراهنة سوف تتعزز إلى حد كبير إذا تمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء هيئات فرعية تكون معنية على التوالي بنزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يزال دعمنا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية قويا كما كان دائما. ومن المهم أن تستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية في احترام التزاماتها وإعادة تأكيدها فيما يتعلق بالتأكدات الأمنية، ريثما يتم الاتفاق على تأكيدات أمنية ملزمة قانوناً لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة لهذه الأسلحة.

١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ تنفيذها الكامل. ومطلوب منا جميعا أن نعزز جهودنا من أجل جعل المعاهدة ذات صفة عالمية.

إن الاتفاق على نزع السلاح النووي في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ تضمن التزاما قاطعا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة مخزونها النووي. وقد اعتمدت في المؤتمر بالإجماع خطة عملية لبذل جهود مرحلية ومنظمة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وما زالت تلك الخطة تنتظر التنفيذ.

وكان أحد أهم الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ هو الدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونرحب بحقيقة أن ثلاثا من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وقعت وصادقت على المعاهدة، وتقيب بالدولتين الأخريين - والدول الرئيسية الأخرى - أن تحذو حذو الدول الثلاث على سبيل الأولوية. وفي هذه الأثناء، ينبغي دعم إعلانات الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية وتفجيرات الأجهزة النووية الأخرى.

إن الخطوة المنطقية التالية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هي بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف قابلة للتحقق الفعال دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى، آخذة في الحسبان أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على حد سواء. وكان ينبغي البدء بهذه المفاوضات منذ أمد بعيد. ومن شأن هذه المعاهدة أن تحظر إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم المخصبين للأسلحة النووية بدون أن يمس ذلك الحق في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن شأنها أن تشكل حجر زاوية جديد في عملية نزع السلاح النووي. ومن شأنها أن تفرض أيضا قيودا على دول غير أطراف في معاهدة

النوية ومنظومات الإيصال أو إبطالها، كما وضعت المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في مخازن مأمونة. والبرنامج التعاوني للحد من الخطر له أهمية خاصة لترع السلاح النووي. ولهذا السبب أقدم هذا البيان في نطاق هذه المجموعة. غير أن هذا البرنامج أيضاً يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، كيميائية وبيولوجية وإشعاعية.

وقد نقل تنفيذ التزامات نزع السلاح إلى دائرة اهتمام المجتمع الدولي أن تلك الالتزامات، سواء كانت متعددة الأطراف أو متعددة الجوانب أو انفرادية، لا معنى لها ما لم يتم تدمير الأسلحة المعنية مادياً أو يتم التخلص منها على الوجه المناسب. وعلى مر السنين، برزت إلى السطح أيضاً المشاكل التقنية والمالية الهائلة المرتبطة بالقضاء الفعلي على الأسلحة، سواء في ذلك الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية. والبرنامج التعاوني للحد من الخطر هو أحد الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لتلك المشاكل.

وتعمل بيلاروس وكازاخستان وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي وكثير من الدول الأعضاء فيه على الصعيد الوطني، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، والولايات المتحدة، وأوزبكستان، وبلدان أخرى، معاً في إطار مبادرة البرنامج التعاوني للحد من الخطر من أجل تأمين أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وهيكلها الأساسية وتفكيكها وحمايتها.

وبلغت هذه المبادرة ذروتها في كاناناسكيس، بكندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حين أعلن قادة مجموعة الثمانية شراكة عالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل. وتعهد المشاركون في مؤتمر قمة كاناناسكيس بجمع ما يصل إلى ٢٠ بليون دولار على مدى الأعوام الـ ١٠ التالية للتصدي لتلك التهديدات، وبصفة خاصة لمنع الإرهابيين أو من يؤوونهم من الحصول على الأسلحة أو القذائف النووية

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أشير إلى بيان السفير سوندر في الجلسة الثانية، خلال مناقشتنا العامة، الذي أشار فيه باسم الاتحاد الأوروبي إلى أن إحدى أدوات التعامل مع الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل هي المبادرة التعاونية للحد من الخطر التي تهدف إلى دعم نزع السلاح ومراقبة المواد والمنشآت والدراية الفنية الحساسة وتأمينها.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، نظمت إيطاليا حلقة دراسية في جنيف عن تلك المبادرة التي يتزايد حظها من الاهتمام ضمن نطاق عملية نزع السلاح الدولية. وعقدت هذه الحلقة الدراسية بمثابة متابعة لبيان في نفس الموضوع أدلى به بلدي في مؤتمر نزع السلاح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، ولعرض قدم في نيسان/أبريل الماضي في إطار اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ عن أهمية البرنامج التعاوني للحد من الخطر لعملية عدم الانتشار النووي. وقدمت وثيقة رسمية في تلك المناسبة.

وأغتنم فرصة هذه المناقشة المواضيعية لأوجه اهتمام اللجنة إلى هذه المسألة لأول مرة على نحو شامل. فالبرنامج التعاوني للحد من الخطر من أهم التطورات التي وقعت في السنوات القليلة الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهو يشمل عدداً متزايداً من البلدان. وقد نوقش على نطاق واسع في مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي ولقي اهتماماً واسعاً من الدارسين في مجال نزع السلاح. بيد أنه لم يناقش في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف إلا نادراً. وكانت مبادرة البرنامج التعاوني للحد من الخطر قد أعدت أصلاً في أوائل التسعينات، وأوحى بها عضوا مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة نان ولوغار. وهي تشير إلى عملية التعاون والمساعدة الدوليين، التي من خلالها تم تدمير عدد كبير من الرؤوس

لأن مشاريع القضاء على الأسلحة يتعين تنفيذها بشكل سليم من الوجهة البيئية. ولذلك فقد تكون هذه العملية أيضاً مثار اهتمام لمقدمي مشاريع القرارات التي تتناول الصلة بين نزع السلاح والمعايير البيئية.

ولست أخاطب اللجنة فقط لأصف هذا الواقع الجديد، وإنما أيضاً لأبين استعدادنا لتوفير مزيد من الإيضاحات لهذه المبادرة ولإقتراح أساليب إضافية لوثائق اللجنة الأولى في المستقبل.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعرض مشروع قرار عن نزع السلاح النووي في وقت لاحق من هذه الدورة، أود أن أشرح وجهة نظرنا الأساسية بشأن نزع السلاح النووي. إن التحديات التي صادفها في الآونة الأخيرة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من قبيل عدم الامتثال وانتشار التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة النووية عن طريق شبكات سرية للانتشار النووي، تبرز الأهمية العاجلة لبذل مزيد من الجهود من جانب الدول الأطراف من أجل الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. ولا غنى عن التسوية السلمية في وقت مبكر للمشكلة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا، بما فيه اليابان، وكذا لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

ولا تملك اليابان أن تقبل تحت أي ظرف من الظروف أي تصنيع أو اقتناء أو حيازة أو اختبار أو نقل للأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونواصل مناشدتنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكفل التفكيك الكامل لجميع برامجها النووية بموجب نظام دولي للتحقق يتسم بالمصداقية. وينبغي أن تحترم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل النووية، بما فيها معاهدة عدم انتشار

والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية أو صنعها، والمواد والمعدات والتكنولوجيات المرتبطة بها. وإضافة إلى تلك التعهدات المالية الهامة، اتفق قادة مجموعة الثمانية أيضاً على مجموعة شاملة من المبادئ الخاصة بعدم الانتشار، وعلى مبادئ توجيهية لتنفيذها.

وقد أصبح البرنامج التعاوني للحد من الخطر من الأدوات الهامة في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجاء ذكر مبلغ ١,٦ بليون يورو في مؤتمر عقد في ستراسبورغ العام الماضي بوصفه إجمالي الالتزام المالي للاتحاد الأوروبي في الماضي والمستقبل، وجددير بالذكر أن ذلك يأتي ضمن التزامات كاناناسكيس وخطة العمل المخصصة.

وفي اعتقادنا أن الوقت قد حان لعرض هذا المفهوم على اللجنة الأولى. وجوهر رسالتنا أنه لا يتعين علينا أن نواجه مشكلة التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح فحسب، بل علينا أيضاً أن نتعامل مع المشكلة الإضافية المتمثلة في تدمير تلك الأسلحة بالفعل. وفي بعض الحالات، يستدعي هذا تعاوناً دولياً، رغم أن المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق البلدان عن التدمير والسلامة ينبغي أن تبقى دون تغيير.

ولسنا نقترح في هذه المرحلة قراراً مخصصاً في هذا الموضوع، بل نقترح نهجاً أفقياً. ونرى أن مفهوم البرنامج التعاوني للحد من الخطر ينبغي أن ينعكس في بعض مشاريع قرارات اللجنة الأولى ذات الصلة. وأشار بصفة خاصة إلى مشاريع القرارات المتعلقة بتزع أسلحة الدمار الشامل.

وقد تباحثنا بالفعل، على أساس ثنائي، مع بعض الوفود المقدمة لمشاريع القرارات المذكورة، ووجهنا اهتمامها إلى أهمية عملية البرنامج التعاوني لنصوصها. وأود أن أشكرها على اهتمامها وعلى ما أبدته من استجابة إيجابية مبدئية. وينطوي البرنامج التعاوني أيضاً على آثار بيئية هامة،

إن التحديات المستمرة التي يواجهها نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضيء أهمية خاصة على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتقدر اليابان كثيرا الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير دوارتي في التحضير للمؤتمر الاستعراضي. وفي ضوء الوضع الدولي الراهن، فإن القضايا المتعلقة بعدم الانتشار النووي ستكون موضع تركيز رئيسي من جانب المؤتمر. وبالرغم من ذلك تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية كبيرة في المحافظة على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه.

وأود أن أشدد على النقاط التالية بينما تقوم الدول الأطراف بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل. أولا، من المهم وضع أهداف واضحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، إذ أنه سيعقد في ظروف وأوضاع تختلف عن تلك التي سادت في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ثانيا، من الحتمي الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، إذ أن ذلك سيكون بمثابة مساهمة إيجابية في تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثالثا، من المهم النظر في اتخاذ تدابير فعالة لمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة النووية أو المواد المتصلة بها.

وتولي اليابان أهمية قصوى لبعض التدابير المحددة بغية المحافظة على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه، مثل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبدء المبكر لمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والتدابير المتخذة من أجل مواجهة حالات عدم الامتثال. وستعمل اليابان مع الدول

الأسلحة النووية. ولحل مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية بطريقة سلمية من خلال الحوار، تعرب اليابان عن استعدادها للاستمرار في بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى حل بالطرق الدبلوماسية، وبصفة رئيسية بالمساهمة الفعلية في عملية المحادثات التي تجريها الأطراف الستة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، من الضروري أن تقوم إيران بإخلاص بتنفيذ جميع الطلبات التي قدمها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراراته منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولا غنى عن قيام إيران بإزالة المخاوف الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي وذلك من خلال بذل جهود لتعزيز الشفافية. وتأمل اليابان بإخلاص أن يتم حل المسألة النووية الإيرانية، في أقرب وقت ممكن، من خلال قيام إيران ببذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

وترحب اليابان بقرار ليبيا التخلي عن كل برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وتأمل اليابان بإخلاص أن تحذو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول التي تحوم حولها الشكوك بأها منخرطة في استحداث أسلحة دمار شامل، حذو ليبيا.

إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر. لذلك من الضروري النهوض بهما معا. ويجب أن تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة بشكل كامل بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبغية تحقيق عملية المعاهدة، فإن اليابان تهيب بالدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية، بدون أية شروط ودونما تأخير.

تتمثل إحدى الوسائل الفعالة لتقوية نظام عدم الانتشار النووي في تعزيز إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن عدد البلدان التي وقعت أو صدقت على البروتوكول آخذ في الارتفاع. وقد قدمت اليابان مساهمات متعددة لبلوغ تلك الغاية، وستواصل القيام بذلك.

وترحب اليابان ببدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتأمل أن تنفذ الدولتان تلك المعاهدة تنفيذا كاملا. وترحب اليابان أيضا بتقديم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مشروع القرار A/C.1/59/L.56 المعنون "التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد". وتواصل اليابان حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ تدابير ملموسة لترع السلاح النووي وعلى إبقاء الدول الأخرى على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

السيد أياالوغو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشهد هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية السادسة والعشرين للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - أول دورة مكرسة لترع السلاح - دورة وافقت فيها الدول الأعضاء على أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا بالغالب للبشرية ولبقاء الحضارة. وخير دليل على الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية تجلّي في القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، وراح ضحيتها ما يزيد على ١٦٠.٠٠٠ شخص في الحال، بينما توفي فيما بعد ما لا يقل عن ٥٠.٠٠٠ شخص نتيجة للآثار الإشعاعية المترتبة عليهما.

لقد كانت قوة قنبلة هيروشيما ١٢,٥ كيلو طن فقط. وبالمقارنة بمجرد ثلاث قنابل ذرية كانت تمتلكها دولة واحدة في عام ١٩٤٥، فإن الواقع النووي اليوم يتمثل في أنه

الأطراف الأخرى للمساهمة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه التدابير المحددة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل إحدى الركائز الأساسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتولي اليابان أهمية كبيرة لبدء نفاذها في وقت مبكر، وقد قدمت شتى المساهمات لبلوغ تلك الغاية. وإن عدد البلدان التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتزايد باستمرار. وترحب اليابان بتصديق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي من البلدان التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة. وتهيب اليابان بالبلدان الـ ١١ المتبقية أن تحذو حذوها.

لقد استضافت اليابان، بالاشتراك مع أستراليا وفنلندا وهولندا، اجتماع "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية" في الشهر الماضي هنا في نيويورك. وقد صدر بيان وزاري مشترك يهيب بكل الدول التي لم توقع وتصديق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دونما تأخير. كما ينبغي الاستمرار في الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية، ريثما يبدأ سريان المعاهدة.

وما زالت اليابان تولي أهمية قصوى للشروع في وقت مبكر في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وترحب بإعادة تأكيد الولايات المتحدة على دعمها لذلك المشروع. وتؤمن اليابان بأن الوقت مناسب للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبأننا ينبغي أن نوفر الزخم اللازم ونشرع في المفاوضات في أوائل العام القادم، قبل بدء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يتم تكريس كل الأعمال ذات الصلة لبلوغ تلك الغاية، وينبغي التوفيق بين الاختلافات في وجهات النظر فيما بين الدول الأعضاء في سياق عملية المفاوضات.

وينبغي أن تعتمد هذه اللجنة مشروع قرار لهذا الغرض كدليل على استعدادنا لترجمة أقوالنا إلى أفعال، وأن تنخرط في عملية تفاوضية بشأن إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، من الضروري التأكيد على أن أي عملية لترع السلاح النووي يجب أن تكون نهائية لا يمكن الرجوع فيها وشفافة وقابلة للتحقق إذا أريد لها أن تكون مجدية.

إن ضرورة مواجهة هذا التحدي تتمشى مع العزم الذي تجلّى في مؤتمر قمة الألفية، وتم الإعراب عنه في إعلان الألفية، على السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، والإبقاء على جميع الخيارات متاحة من أجل تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الخطر النووي.

وفي انتظار القضاء الكامل على تلك الأسلحة، ينبغي للدول الأعضاء أن تتفق على إنشاء صك دولي ملزم قانوناً تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتعتقد نيجيريا اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن لعدم الانتشار النووي أن يكون مستداماً بصورة فعلية ما لم تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تخلت عن امتلاك الأسلحة النووية وتطویرها على ضمانات، بموجب اتفاق ملزم قانوناً، ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. فبتحويل التطمينات المتفرقة التي أعلنتها الدول النووية إلى اتفاق موحد، وملزم قانوناً، تفي الدول النووية بجزء من التزاماتها تجاه تلك الدول وتعزز أيضاً نظام عدم الانتشار ضد أية انتكاسات مستقبلية محتملة.

وتود نيجيريا أن تعيد تأكيد فناعته بمعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها صكاً حيويًا في صون السلام

يوجد ما يزيد على ١٦ ٥٠٠ سلاح نووي وما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ رأس نووية في حوزة خمس دول نووية، وذلك لا يتضمن ما تملكه دول نووية أخرى. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد كل عقد انضمام دولتين جديدتين إلى صفوف الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويبلغ إجمالي الأسلحة النووية المكدسة حوالي ١٢ بليون طن من مادة ثالث نثريت التولوين (تي إن تي)، التي تعطي قوة تفجير تقدر بحوالي ١٢ ٠٠٠ ميغاطن؛ وإن مجموع القوة التفجيرية والقدرة التدميرية لتلك الأسلحة النووية يعادل ما يقارب مليون قنبلة بحجم القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. وقد كشفت الدراسات التي أجراها الخبراء أنه إذا ما استخدمت تلك الترسانات النووية في الحرب، أو حتى مجرد جزء منها، فإن الحضارة البشرية كما نعرفها اليوم ستباد بالكامل.

لذلك فإن الأسلحة النووية تظل مصدراً للقلق الجسيم بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك وفد بلادي. ولهذا السبب فإن الحاجة إلى تنفيذ تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً أمام صيانة السلم والأمن الدوليين.

وفي البيان العام الذي ألقيناه في الأسبوع الماضي في الجلسة الثامنة، أشرنا إلى أن هذا التحدي لا يمكن التصدي له إلا من خلال التحلّي بالإرادة السياسية اللازمة. وهذا مطلب حيوي لإعمال هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي. ويشمل ذلك استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي توقف فوراً التحسين النوعي واستحداث وإنتاج وتكديس الرؤوس النووية ومنظومات إيصالها. وبمجرد أن يتم تحقيق ذلك فإن الخطوة التالية ينبغي أن تكون الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى القيام في وقت مبكر بإبرام اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتجريبها ونشرها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها والقضاء عليها بالكامل.

وتود نيجيريا أن تؤكد على أهمية تعزيز ما يوجد من اتفاقات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزعها، عبر ضمان تنفيذها الفعال من خلال الامتثال التام لأحكامها، وأيضا الحاجة إلى عالميتها. ويبقى تعميم هذه الصكوك المتعددة الأطراف والامتثال التام لها - بخاصة الاتفاقات المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل - الطريقة الأنجع لضمان عدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول أو في أيدي إرهابيين، كما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويقر الوفد النيجيري بأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح كانت نقطة تحول في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف للتوصل إلى نزع السلاح، بخاصة نزع السلاح النووي. ومن المؤسف أن الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح لم تنفذ بعد ٢٦ سنة من اعتمادها. ويود الوفد النيجيري أن يؤكد الحاجة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح بغية إعطاء المعنى الحقيقي لعملية نزع السلاح النووي. وبالتالي، ندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار في هذه الدورة بتشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية للتحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. ومن المشجع أن نخطط علما بأن مشروع قرار في هذا الصدد قدم لتنظر اللجنة فيه.

ويعرب وفد بلدي عن اعتقاده القوي بالحاجة إلى تعزيز آليات نزع السلاح القائمة بغية دفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا لفشل مؤتمر نزع السلاح، سنة أخرى، في إنشاء هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي وفي الشروع في مفاوضات لوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه

والأمن الدوليين. ونؤيد الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ صوب جهود منهجية وتدرجية لتنفيذ التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الشاملة لترساناتها، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وقد عززت محكمة العدل الدولية ذلك المبدأ عام ١٩٩٦ في فتاها بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها.

وبموجب الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في كوالالمبور من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير السنة الماضية، تود نيجيريا التأكيد مجددا على موقفها المستمر منذ زمن طويل في تأييد الوقف الشامل لجميع التجارب النووية. ونؤكد على أهمية التوصل إلى التقييد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها أن تسهم، من جملة أمور أخرى، في عملية نزع السلاح النووي. وندعو بالتالي جميع الدول التي تُعد مصادقتها على المعاهدة ضرورية لبدء نفاذها أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن حتى يبدأ نفاذ المعاهدة من دون تأخير. و بانتظار بدء نفاذ المعاهدة، من المهم الاستمرار في وقف تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

وتقر نيجيريا بأهمية الجهود الثنائية للدولتين النوويتين الرئيسيتين في تحريك عملية تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية بوصف ذلك خطوة إيجابية صوب نزع السلاح النووي. ومع ذلك، يتشاطر وفد بلدي وجهة نظر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ومفادها أن تخفيضا في نشر الأسلحة النووية وفي مركزها التشغيلي لا يمكن أن يعوض عن تقليص لا رجعة فيه في عدد الأسلحة النووية نفسها، وعن إزالتها الشاملة. ومما لا يقل أهمية الحاجة إلى أكبر شفافية ممكنة في هذه الجهود.

المنتسب التاسع والثلاثين إلى البروتوكول الإضافي، تؤكد مرة أخرى التزامنا بتعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشجع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على البروتوكول الإضافي على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وانضمت جمهورية كوريا إلى الجهود القوية التي يبذلها المجتمع الدولي لتسهيل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أكدنا مجددا دعمنا القوي لهذه المعاهدة من خلال تأييد البيان الوزاري المشترك الذي وقع في نيويورك الشهر الماضي. ونعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دعامة أساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وهي عامل أساسي، منطقيا، في تخليص العالم من الأسلحة النووية.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن - ١٧٣ بلدا وقعت على المعاهدة فيما صادقت عليها ٣٣ من بلدان المرفق الثاني - نحث البلدان التي لا يزال يتوجب عليها التوقيع أو المصادقة على المعاهدة على الاستجابة إلى نداءات المجتمع الدولي من دون تأخير.

ومن المعروف جيدا أن جمهورية كوريا تعلق أهمية كبيرة على إبرام المبكر لمعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها فعليا ودوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة أخرى للتفجير النووي. ونعتقد أن إبرام معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وندعم بقوة البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية السنة القادمة.

السيدة بولاك (كندا) (تكلمت بالانكليزية): كما قلنا في بياننا الافتتاحي، فإن الطابع العالمي لعضوية اللجنة

خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠٠٠. وكما قيل آنفا خلال المناقشة العامة الأسبوع الماضي، كررت نيجيريا بيان دعمها التام لاقتراح السفراء الخمسة كآلية للخروج من المأزق الحالي في التوصل إلى برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. وتعتقد نيجيريا أيضا بأن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولكن كي تكون النتيجة ذات مغزى، تعتقد بأنها ينبغي أن تضم آلية تحقق موثوقا بها ينبغي ألا تستثني مخزونات الأسلحة الموجودة. ونأمل في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل المضموني بشأن هذه المسائل في أقرب وقت ممكن.

السيد ليو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

مهما قيل عن أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كحجر زاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار فلا يمكن أن نوفيها حقها. وفي هذا الوقت الشاق، فإن معاهدة عدم الانتشار مركز الاهتمام الخاص من جانب المجتمع العالمي، وهو يواجه تحديات عديدة ومروعة. وهذه التحديات تعزى إلى العيوب الهيكلية المتأصلة علاوة على مشكلة مواجهة حالات عدم الامتثال. وتتطلب هذه التحديات مناقشات جادة ومبدعة بشأن السبل والوسائل الرامية إلى تناول المشكلة بأمانة خلال المؤتمر الاستعراضي السنة المقبلة.

أما النتيجة المخيبة للآمال التي خرجت بها اللجنة التحضيرية الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو الماضي فهي لا تبعث على أي تفاؤل فيما يخص المؤتمر الاستعراضي العام القادم. ومع ذلك، بما أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار توصلت، رغم كل العقبات، إلى نتيجة مميزة خلال المؤتمر الاستعراضي السابق، يتوقع وفد بلدي المزيد من النجاح السنة القادمة. ونعتقد أنه حان الوقت لتأكيد عزمنا من جديد على الحفاظ على حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وعلى تعزيزه. وبصفتنا

الإشراف على تنفيذ المعاهدة والتصدي الأكثر فعالية للتحديات لسلطتها ونزاهتها. وتطلع إلى اعتماد المعاهدة في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل.

ولا يمكننا أن نخاطر بإضعاف مقدره المعاهدة على ضمان أن أيا من ركائزها لن تقوض. وتشكل عملية استعراض المعاهدة أداة قيمة للغاية تساعد على التنفيذ الأكثر فعالية للمعاهدة، الذي عزز منذ عام ١٩٩٥، حينما تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد، مع "الدبومة مع الخضوع للمساءلة". وركزت كندا على تشجيع الشفافية، مثل تعزيز تقديم التقارير، الذي يشكل واحدة من ١٣ خطوة واردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠، الأمر الذي يسهم في تحقيق تنفيذ المعاهدة.

وستناقش اللجنة الأولى مشروع القرار الذي يسعى جاهدا إلى توضيح الخطوات الرئيسية لترع السلاح التي وضعت لدعم وتعزيز معاهدة عدم الانتشار. ويتمثل بعض من تلك الخطوات في صكوك قانونية سبق أن تفاوض عليها المجتمع الدولي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولئن كانت الدول الأعضاء في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتزايد بشكل مطرد مع كل تصديق على المعاهدة، ولئن كان نظام الرصد الدولي للمعاهدة يتم بناؤه بشكل مطرد في نظام عصري للتحقق يشمل الكرة الأرضية كلها، فإن دخول المعاهدة قانونيا حيز النفاذ يبقى بعيد المنال بشكل يدعو إلى الإحباط. ونرحب بتعيين الممثل الخاص، السفير راماكير، وناشد الدول الـ ١١ التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ أن تجد الإرادة السياسية للعمل في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية كفاءة فعالية المعاهدة وتنفيذها.

وما زال يتعين التفاوض بشأن الآليات الأخرى لترع السلاح ومنع الانتشار، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد

الأولى المعنية بترع السلاح والأمن الدولي يمنح مناقشاتها وقراراتها مركزا فريدا. فهنا فقط تستطيع جميع الدول مناقشة مسألة لا تزال هدفا أساسيا للمجتمع الدولي، وتلتزم بها جميع الدول الممثلة في هذا المحفل.

وهنا في اللجنة الأولى يمكن للدول أن تناقش مسؤولياتها في ضوء تلك الالتزامات وان تسرد للمجتمع الدولي إنجازاتها الفردية والجماعية على حد سواء. وهنا، أيضا، خلال هذه المناقشة، تتاح لنا فرصة لتحديد العمل الذي ما زال يتعين القيام به.

ولقد أكد رئيس وزراء كندا من جديد، في البيان الذي أدلى به في الجلسة الخامسة للجمعية العامة، الشهر الماضي، على الموقف القديم العهد لبلدنا ومفاده أن منع الانتشار ونزع السلاح ما زالا ركيزتين أساسيتين لالتزام الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين.

وترى كندا أنه لا بديل من القواعد الأساسية والالتزامات الواردة في الهيكل المتعدد الأطراف الذي تشكل معلمه الأساسي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم يتبق على انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ سوى أشهر. ويجب أن نكون مستعدين بشكل جيد للتصدي للتحديات التي تواجهها المعاهدة الآن ولا بد أن نضمن أن تضعنا مداولاتنا المفضية إلى عقد المؤتمر في موقف مناسب للعمل الذي لن يعزز الأهداف الأساسية للمعاهدة فحسب، بل يكفل أيضا توطيد عملياتها لكي تصمد أمام التحديات في المستقبل.

وفي ذلك الصدد، دعت كندا إلى التغلب على النقص المؤسسي للمعاهدة، من خلال عقد اجتماعات سنوية، وإنشاء مكتب دائم والترتيب لعقد اجتماعات استثنائية، إذا دعت الحاجة. وهذا سيعطي الدول الأطراف في المعاهدة ملكية أكبر لمعاهدتها ويزودنا بأداة رئيسية في

ونتطلع إلى العودة إلى العمل في مؤتمر نزع السلاح ونحضر الدول الأعضاء بقوة على اعتماد برنامج عمل يستند إلى الاقتراح المتوازن الذي ظل معروضا على تلك الهيئة فترة تزيد على عام. وستولى عرض مشروع قرار ذي صلة لاحقا في هذه الدورة.

السيد شو (استراليا) (تكلم بالانكليزية): إن مؤتمر العام المقبل الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيضطلع بمهمة حسم جدول الأعمال المقبل لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. واستراليا على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار القوية أمر أساسي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وللتقدم في المستقبل نحو نزع السلاح النووي والإبقاء على مناخ الثقة اللازم للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ونحن ملتزمون بالعمل مع الآخرين للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها المعاهدة. وأكدت الحوادث منذ أن اجتمعنا آخر مرة على أن التحقق الساري بموجب معاهدة عدم الانتشار غير واف لوقف الناشرين المصممين. وينبغي ألا يساور الشك أحدا بأن البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالترافق مع اتفاق الضمانات الشاملة، يشكل معيار المعاهدة للتحقق من الضمانات المطلوب للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تتخذ الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قرارا لتحقيق ذلك الغرض في المؤتمر الاستعراضي للعام المقبل.

ويشكل خطر إساءة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار استعمال ما ورد في المعاهدة من أحكام متصلة بالطاقة النووية السلمية بهدف اكتساب قاعدة فنية تنطلق منها سريعا نحو حيازة الأسلحة النووية مسألة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. وسيكون المؤتمر الاستعراضي بحاجة إلى

الانشطارية. وأنشئت بعض هذه الآليات، مثل البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تساهم في التكنولوجيا ولكي تجعل ضمانات منع الانتشار أكثر فعالية.

وبينما نستمر في العمل على توطيد معاهدة عدم الانتشار وهيكلها الداعم، فإنها ليس في وسعنا أن نتغاضى عن أحد أهدافنا الأساسية وهو بالتحديد: القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وتتوقف نزاهة معاهدة عدم الانتشار وجدواها على مواصلة الزخم القوي في تخفيضات الأسلحة النووية. ولا يمكن العودة إلى سباق التسلح النووي للقرن العشرين. وناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض وتفكك بشكل آمن ترساناتها للأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وناشد الدول التي ما زالت خارج المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويواجه المجتمع الدولي حاليا عددا من التحديات في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. ونتوقع أن تناقش هذه اللجنة كيفية تمكين جميع الدول من التنفيذ الكامل للقواعد العالمية لنزع السلاح ومنع الانتشار وأن تقترح خيارات عملية حتى يمكن الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها الدول. ولا بد أن تدبر بشكل جدي كيفية التصدي بشكل أفضل لهذه التحديات، مثل عدم الامتثال، وكيفية التعزيز بطريقة شاملة لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

ويبقى أحد تلك الخيارات استئناف العمل في الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح. وقد أشار رئيس وزراء كندا، في بيانه، إلى تحمل الأمم المتحدة "مسؤولية الحرمان" (A/59/PV.5، ص ٤٠). وناشد مؤتمر نزع السلاح، المكلف بمسؤولية التفاوض على صكوك جديدة متعددة الأطراف، أن يستأنف عمله المثمر.

بدء المفاوضات وضمن إبرام معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك التحقق المناسب من المعاهدة.

وفي هذه اللجنة، لا بد أن نكفل تركيز جهودنا على تقديم إسهام عملي في مساعي المجتمع الدولي لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وتتطلع استراليا إلى الانضمام إلى الوفود الأخرى في تأييد مشاريع القرارات التي تخدم هذا الغرض.

السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

باتتهاء الحرب الباردة والتغيرات التي حدثت في طابع العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، تناقص خطر نشوب حرب عالمية نووية بقدر كبير وأصبح سباق التسلح النووي الثنائي من مخلفات الماضي.

وللأسف، فإن العالم مع ذلك لم يصبح أكثر أمانا. وإزاء خلفية إعادة هيكلة النظام العالمي الثنائي القطبين، انتقلت إلى الصدارة الآن الصراعات الإقليمية ومشاكل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وفي القرن الحادي والعشرين، شهدنا أيضا نشأة تهديدات عالمية جديدة وتحديات - وقبل كل شيء، الإرهاب الدولي.

وفي هذه الظروف المعقدة، يرى الاتحاد الروسي أن الأمر الذي يحظى بأهمية أساسية هو أن تنفذ الدول الالتزامات الدولية القائمة. ومن شأن التخلي عن هذه الالتزامات بشكل انفرادي، دون الاتفاق مع جميع الدول المهتمة بشأن القواعد الجديدة للتعامل - وخاصة في مجال الأمن الدولي - أن يشكل طريقا مباشرا للاضطراب وعدم الاستقرار، مع الظهور والتصاعد المستمرين لتهديدات جديدة لأمن جميع الدول دون استثناء.

وروسيا، تمشيا مع الالتزامات التي قطعها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد من جديد تفانيها في تحقيق الهدف الأسمى في نزع

المضي قدما بالحوار الدولي بغية تقييد انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة. وكما لوحظ في مناقشتنا العامة في اللجنة الثانية، فإن هذه ليست مسألة لإعادة تفسير معاهدة عدم الانتشار، ولكنها مسألة لضمان أن تكون إجراءات الدول الأطراف في المعاهدة مطابقة لنية المعاهدة وللقاعدة الدولية لمنع الانتشار.

وينبغي أن نكون واضحين حيال ما ينطوي عليه الأمر من مخاطر. ويوفر نظام منع الانتشار فوائد أمنية حيوية. ولكن الأكثر من ذلك، هو أن التصدي للانتشار النووي يشكل أمرا أساسيا لهدف نزع السلاح النووي. وببساطة لا يمكن التفكير في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية مع عدم وجود ضمانات كاملة ودائمة لمنع الانتشار النووي.

وتبقى استراليا ملتزمة بشدة بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي ويسرها مرة أخرى أن تكون أحد مقدمي مشروع قرار اليابان المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (A/C.1/59/L.23).

ونؤيد بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونسعى بنشاط إلى المزيد من التوقيعات والتصديقات. وبالتوافق مع اليابان وفنلندا وهولندا، سرنا في وقت سابق في هذه الدورة عقد اجتماع وزاري مشترك شدد على أن الدعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يبقى واسع النطاق وقويا. كما يسر استراليا أن تكون المقدم الرئيسي، مع المكسيك ونيوزيلندا، لمشروع القرار A/C.1/59/L.25، بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحدونا الأمل أن يلقي مشروع القرار ذاك تأييدا ساحقا.

وما زلنا نرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تعزز بشكل كبير الأهداف العالمية لنزع السلاح ومنع الانتشار. ونحن على استعداد للعمل على

واستمرت روسيا بتخفيض عدد أسلحتها النووية حتى بعد كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. ففي سنة ٢٠٠٣ وحدها بلغت التخفيضات في الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية العابرة القارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات وطائرات القصف الثقيلة التي نشرتها روسيا ٤٥٨ وحدة. وفي الوقت الحاضر تخلصت روسيا من ما مجموعه ٢٥٠ ١ من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات و ٤٣ غواصة نووية استراتيجية و ٦٥ طائرة قصف ثقيلة.

وكما هو معروف صادقت روسيا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في أيار/ مايو ٢٠٠٠. ولا يجوز إلقاء اللوم علينا لعدم دخولها حيز النفاذ. مع ذلك، تم حتى الآن تجنب أية ثغرة في زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، كما نصت عليه المعاهدات الملزمة قانونيا. وقد تم التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، المعروفة بمعاهدة موسكو، في أيار/ مايو ٢٠٠٢، ودخلت حيز النفاذ في حزيران/ يونيه ٢٠٠٣. وقد جسدت معاهدة موسكو قانونيا الاتفاق الروسي - الأمريكي للتخفيض المتبادل للعدد التراكمي للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية بنهاية سنة ٢٠١٢ إلى ما يقرب من ثلث المستويات التي حتمتها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية (ستارت الأولى).

لقد كانت روسيا مستعدة للموافقة على مزيد من التخفيضات. وبموجب المعاهدة الجديدة، ستنظر لجنة تنفيذ ثنائية، تنشأ لذلك الغرض، في مزيد من الإثراء والتعزيز والتطوير لأحكامها. وكانت معاهدة موسكو، كسائر الاتفاقات، حصيلة تنازلات متبادلة وأصبحت ممكنة إلى حد كبير بفضل العلاقة الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة التي تجسدت في الإعلان المشترك الصادر في أيار/

السلاح النووي الكامل. إلا أن ذلك الهدف يجب تحقيقه من خلال نهج تدريجي شامل مع الامتثال لمبدأ تساوي جميع الدول في الأمن.

وبالرغم من الاتجاه إلى تفاوت المواقف بالنسبة إلى مجمل نزع السلاح النووي، فقد أحرز تقدم هام في السنوات الأخيرة. إذ تم تخفيض الترسانة النووية في العالم بشكل كبير. ويؤكد الاتحاد الروسي من جديد عزمه، لا بالأقوال وإنما بالأفعال، على الوفاء بالتزاماته بالكامل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وقد قدمنا مرة أخرى معلومات مفصلة في ذلك الصدد في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو من هذه السنة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واسمحوا لي هنا أن أصف بعضا من الأنشطة الهامة في ذلك الصدد. في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ شهدنا نهاية فترة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. وفي تلك المرحلة كان العدد الإجمالي لناقلات الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة وروسيا قد خفض بواقع ١,٥ مقارنة بعددها سنة ١٩٩١، عند التوقيع على المعاهدة. إضافة إلى ذلك تم تخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية بواقع ما يقرب من ١,٧. إن روسيا وفت تماما - وقبل الموعد المحدد - بالتزاماتها بإجراء تلك التخفيضات. وبحلول الموعد النهائي في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ كانت روسيا، لأغراض عملية، قد خفضت عدد الناقلات الإستراتيجية للقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات والقذائف التسيارية العابرة للقارات وطائرات القصف الثقيلة إلى ١٣٦١ وحدة، وعدد الأسلحة النووية لتلك المركبات إلى ٥٥١٨. وستبقى معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية سارية المفعول إلى جانب آليات تحقق أخرى على الأقل حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

الرؤوس الحربية النووية إلى ربع عددها السابق. وتتواجد جميع الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الآن في مواقع خزن مركزية لوزارة الدفاع. وذلك بمكّنا من تركيز مواردنا المالية على الأمن النووي والخزن الموثوق به للرؤوس الحربية النووية، من خلال استخدام تكنولوجيات معاصرة للخزن والحماية والحفظ.

وأود مرة أخرى أن استرعي انتباه اللجنة إلى الاقتراح الروسي بنقل جميع الأسلحة النووية إلى إقليم الدولة النووية التي تمتلكها. ومن شأن ذلك الإجراء أن يعزز الثقة بالسلامة والأمن.

إن خطر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية غالبا ما يبالغ فيه بصورة لا مبرر لها، كما هو الحال بالنسبة للتقييمات النوعية للمخزونات. فجميع الأسلحة النووية خطيرة بشكل متساو. والأسلحة النووية التعبوية، شأنها شأن الأسلحة النووية الأخرى، جزء من نظام معقد محمي من الاستخدام العرضي وغير المتعمد. ولم يحدث على الإطلاق انهيار في الحماية والخزن الموثوق بهما للأسلحة النووية في روسيا. ومع ذلك، اتخذ الاتحاد الروسي، في السنوات الأخيرة، تدابير إضافية هامة لكفالة توفير درجة عالية من الأمن الموثوق به لخزن الأسلحة النووية والتعامل معها. وتم اتخاذ كل الإجراءات للحيلولة دون الوصول غير المرخص به إليها، بما في ذلك التشديدات الصارمة على المعلومات الهامة. ويمكن ملاحظة موقف روسيا المسؤول عن تحسين الأمن لخزن ونقل الأسلحة النووية في التدريبات الخاصة التي تضطلع بها روسيا هذه السنة، باشتراك ٤٩ مراقبا من ١٧ دولة. وتلك التدريبات اتسمت بالانفتاح بشكل لم يسبق له مثيل. ويحدونا الأمل أن تستجيب البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير مشابهة.

مايو ٢٠٠٢ في مؤتمر قمة موسكو، وبفضل تأكيد الطرفين للروابط الوثيقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية.

وهكذا تظهر آفاق واضحة لمزيد من التقدم في نزع السلاح النووي حتى نهاية سنة ٢٠١٢. ومما يكتسي أهمية أيضا أن القدرات الهجومية الاستراتيجية لروسيا والولايات المتحدة، على الأقل حتى نهاية سنة ٢٠٠٩، ستخضع لتقييدات ثنائية تكميلية متبادلة للمعاهدتين: معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية ومعاهدة موسكو.

وتحقق أيضا تقدم هام في تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وأذكر بأنه، وفقا للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى، جرى تدمير كل القذائف البرية من هذين الصنفين ذات المدى من ٥٠٠ إلى ٥٥٠٠ كيلومتر، وأصبح إنتاجها وإجراء التجارب عليها محظورين. والامتثال لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ما زال مستمرا.

لقد نفذت روسيا، لأغراض عملية، التدابير المتخذة في إطار مبادرتها الأحادية لنزع السلاح للسنتين ١٩٩١ - ١٩٩٢ فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية، باستثناء إزالة الرؤوس الحربية النووية للقوات البرية. ويجري تنفيذ عملية تدمير الرؤوس الحربية النووية للقذائف البرية التعبوية، والقذائف المدفعية النووية، والألغام النووية من خلال القدرة التكنولوجية لمؤسسات الأسلحة النووية ومستويات تمويل واقعية.

لقد تم نقل كل الأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي السابق عبر عمليات شاقة ومعقدة إلى إقليم روسيا. وخلال السنوات القليلة الماضية، خفضت مخزونات الأسلحة النووية إلى خمس عددها السابق، وخفض عدد وحدات خزن

وكما تبين تجربة روسيا، كثيرا ما يتبين أن نزع السلاح النووي - بما في ذلك إلغاء الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من التأهب التشغيلي، وإزالتها والتخلص منها - يكون أكثر كلفة من صنع تلك الأسلحة. ولا يسعنا أن نتفق مع أي قول بخلاف ذلك. ونشيد هنا بالتعاون في إزالة الأسلحة النووية والتخلص منها، ونشارك فيهما مع الولايات المتحدة ودول أخرى.

علاوة على ذلك، يجب أن يبقى ماثلا في أذهاننا أن الاتحاد الروسي مازال يتحمل العبء الرئيسي في تمويل إزالة أسلحته النووية؛ وتمكننا المساعدة الخارجية من الإسراع الفعلي بالعملية. على سبيل المثال، في أحد المجالات الأكثر كلفة في نزع السلاح النووي - التخلص من الغواصات النووية - الذي تتعاون فيه بنشاط مع شركائنا الأجانب، يبلغ نصيب الاتحاد الروسي من النفقات ثلاثة أرباع إجمالي الكلفة.

وعملية نزع السلاح النووي لا تتم في فراغ. فعند النظر في المشهد المستقبلي لتلك العملية، لا يسعنا أن نتجاهل المصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية أنفسها. وليس من قبيل المصادفة، على سبيل المثال، أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ تقول إنه يتعين اتخاذ خطوات جديدة في مجال نزع السلاح النووي، "على نحو يعزز الاستقرار الدولي، وعلى أساس مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع" (NPT/CONF.2000/28، الجزء الأول، المادة السادسة، الفقرة ١٥ (٩)).

ولا يمكن لسرعة خطى روسيا المستقبلية وشكلها في مجال نزع السلاح أن لا تتأثر بالتوجهات القائمة في الحالة الجغرافية السياسية، وحالة الأمن الاستراتيجي، والطريقة التي يأخذ بها شركاؤنا في الحسبان، وبشكل عملي، المصالح

لقد نفذت روسيا عملية تخفيض ترساناتها النووية، بضمنها ترسانات الأسلحة النووية غير الإستراتيجية، بشكل نظامي وثابت، بموجب برنامج اتحادي هادف لإزالة الرؤوس الحربية النووية والتخلص منها. وتشاطر روسيا العديد من الدول وجهة نظرها بأن تخفيض الأسلحة النووية يجب أن يجري بطريقة لا رجعة فيها. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أن تدابيرنا لنزع السلاح اقترنت بتخفيض مماثل في قطاع الأسلحة النووية وقطاع الأسلحة في روسيا. وبهذا، نكون قد خفضنا قدرتنا إلى أكثر من النصف في إنتاج الأسلحة فيما يتجاوز الأسلحة اللازمة للأغراض الدفاعية.

ومنذ سنة ١٩٩٠، جرى تخفيض عدد الموظفين العاملين في مشاريع تتعلق بالدفاع في المرافق النووية للاتحاد الروسي بواقع ١,٥. وإننا نعمل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، على وقف تشغيل المفاعلات الروسية التي تعمل باليورانيوم - الرصاص، والتي تنتج البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة. إن المواد المنتجة في روسيا ليست لأغراض عسكرية؛ وإنتاج اليورانيوم في روسيا لأغراض الأسلحة النووية تم وقفه منذ وقت طويل.

لقد صادقت روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتبرها أداة هامة متعددة الأطراف في مجال تقييد الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي. وفي الوقت ذاته، ما زالت لدينا شواغل جديدة حول مستقبل المعاهدة. وإننا على اقتناع بأن الجهود المبذولة لكفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ يجب أن لا تفتقر. وندعو الدول التي يعتمد عليها دخول المعاهدة حيز النفاذ إلى أن تفعل فورا ودون قيد أو شرط كل ما في وسعها لبلوغ تلك الغاية. ومما يكتسي أهمية أساسية أن تواصل الدول، ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، التقييد بالوقف المؤقت للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وكل أنواع التفجيرات النووية الأخرى.

في شكل معاهدة ملزمة قانونا لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. ويعلم العديد من الأعضاء، أنني أعلنت نتائج استعراض الولايات المتحدة لمعاهدة الوقف هذه في خطاب بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه في جلسة عامة للمؤتمر. فلقد بذل خبراءنا في واشنطن جهدا فكريا كبيرا في ذلك الاستعراض. ونتيجة للاستعراض تعتقد الولايات المتحدة أنه لا يمكن التحقق من هذه المعاهدة بفعالية.

لقد أرسلت الولايات المتحدة فريقا من خبراء التحقق إلى جنيف الشهر الماضي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن الكيفية التي توصلنا بها إلى تلك النتيجة. وإن طبيعة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تفرض قيودا سياسية كبيرة على التحقق منها. ومن شأن هذه المعاهدة أن تحظر إنتاج مواد انشطارية للاستخدام في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة، بينما ستسمح بالإنتاج لأنشطة أخرى لا تخضع لهذه المعاهدة. وبموجب نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يكفي إيجاد مواد انشطارية غير معلنة في دولة حتى يُحكم عليها بأنها غير منصاعة. ولكن مجرد العثور على مواد انشطارية غير معلنة بموجب هذه المعاهدة لا يكفي للحكم بعدم الانصياع. فهو في الواقع مجرد نقطة بداية، نظرا لأنه سيتعين إثبات كل من موعد وغرض الإنتاج.

لقد حافظت الولايات المتحدة على وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة منذ أكثر من ١٥ عاما. وبينما أعلنت حكومات أخرى تعليقها للإنتاج إلا أن الوقف الاختياري ليس عالميا على الإطلاق. وتعتقد الولايات المتحدة أن التفاوض العقيم على إجراءات التحقق من شأنه أن يؤخر بلا داع تحقيق حظر إنتاج المواد الانشطارية للأجهزة النووية المتفجرة. ويجب التفاوض على معاهدة وقف الإنتاج عندما تكون المعاهدة محتفظة بأهميتها. فليس

الأمينة للاتحاد الروسي، والقدرات المالية والاقتصادية للبلدان، وعددا من العوامل الأخرى.

إن نزع السلاح النووي، بما في ذلك تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، لا يمكن تنفيذه بمعزل عن عوامل مثل الحالة المتعلقة بأنواع أخرى من الأسلحة؛ والتطورات السياسية العالمية، خاصة في أوروبا؛ والحاجة إلى ضمان الاستقرار الدولي؛ وإنشاء وتوسيع التحالفات العسكرية - السياسية. ولذلك، نعتبر أنه من غير الواقعي أن تتم زيادة سرعة نزع السلاح النووي بشكل مصطنع أو المطالبة بفرض جداول زمنية ومواعيد نهائية صارمة. والاتحاد الروسي مستعد، وفقا للالتزامات التي تعهد بها، لمتابعة السير على درب نزع السلاح النووي لتعزيز إطار عدم الانتشار النووي. وسيواصل الاتحاد الروسي تأييد القرارات الواقعية والمتوازنة التي ترمي إلى ذلك.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي دورا هاما هنا، على سبيل المثال من خلال المفاوضات على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، يقدم الاتحاد الروسي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مشروع قرار لتنظر فيه اللجنة الأولى بشأن التخفيضات الثنائية للأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد (A/C.1/59/L.56). ونعتزم الإدلاء ببيان بالاقتران بعرض مشروع القرار هذا، ونود في ذلك الصدد أن نحفظ بإمكانية العودة إلى موضوع نزع السلاح النووي في مرحلة لاحقة من مناقشتنا الموضوعية.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة، كمبدأ أساسي، التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على فرض حظر،

والمقترحات التي تصب في ذلك المسار غير مقبولة وتناقض روح ونص المعاهدة.

وبوصفنا دولاً تخلت عن الخيار النووي وأطرافاً في أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية، نواصل توجيه ندائنا الحازم بالتحديد الصارم بجميع الالتزامات المحددة في المعاهدة وبالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وعلى وجه الخصوص، نؤكد مجدداً الحاجة إلى التنفيذ الكامل للخطوات الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

ومن وجهة نظر السوق المشتركة الموسعة للجنوب، يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار وجهين لنفس العملة. فبدون عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي الشفاف والقابل للتحقق وغير القابل للإلغاء، لن نتمكن من تجنب أخطار الانتشار النووي.

في ذلك الصدد، نشدد على الحاجة إلى الامتثال للالتزامات نزع السلاح المتوخاة بموجب المادة السادسة واحترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف، والمحدد في المادة الرابعة، في الانخراط في إجراء البحوث على الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها، وفي الحصول على ما يُنقل إليها من مواد ومعدات ومعلومات علمية وتكنولوجية لمثل هذه الأغراض.

ويشكل حظر الأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها الضمان الوحيد بأن تلك الأسلحة لن تقع في أيدي الإرهابيين. ولذا، فإن بلداننا، التي تتمتع بسجل ناصع في مجال منع الانتشار، ستواصل المشاركة بشكل بناء في المناقشات التي يؤمل أن تفضي إلى عملية لا رجعة فيها لنزع السلاح النووي. إن القضاء الكامل على الأسلحة النووية لا يمكن أن تضمّنهُ سوى خطة شاملة تشمل عناصر لنزع السلاح والتحقق وتقديم المساعدة والتعاون.

هدف المعاهدة التحقق منها، بل وضع قاعدة يُنصاع لها ضد إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة.

ونحن إذ نواجه تلك المسائل وغيرها من المشاكل التي وصفها خبراءنا بالتفصيل في جنيف، يتعين علينا أن نعيد التفكير في كيفية مباشرة العمل بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وعند النظر في مشروع قرار اللجنة الأولى لهذا العام بشأن هذا الموضوع يتعين علينا جميعاً أن نسأل ما إذا كانت النتيجة الإجمالية ستعزز فرص التوصل إلى معاهدة لوقف الإنتاج أم ستضر بها.

السيد بارانوس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - والدول المنتسبة بوليفيا وبيرو وشيلي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبوصف المعاهدة صكاً عالمياً، فإنها تنص على التزامات متعددة ملزمة قانونياً بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وترتكز المعاهدة على توازن دقيق للحقوق والالتزامات. فالدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم باعتماد تدابير فعالة، وبحسن نية، لنزع السلاح النووي، وبعدم نقل أسلحة نووية أو أية أصول متعلقة بها إلى أية دولة أخرى. وتتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جانبها، بعدم حيازة أسلحة نووية وقبول الضمانات، بدون الإجحاف بحقها في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية البحتة.

وتحدد المعاهدة بوضوح تلك الحقوق والالتزامات. ولكن تُرسل الآن إشارات تدفعنا إلى الاعتقاد بأن بعض البلدان ربما تسعى إلى إعادة تفسيرها. إن الأفكار

إننا نناشد جميع الدول، وخاصة الدول الواردة في المرفق الثاني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك - حسب مقتضى الحال - بغية دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وتلك البلدان بحاجة إلى أن تجعل نوابها فيما يتعلق بالمعاهدة واضحة بشكل بالغ. ومن شأن بدء نظام دولي للرصد دون توقع واضح لدخول المعاهدة حيز النفاذ أن ينشئ مفارقة هي: انه لا يمكن لنظام دولي للرصد أن يعمل دون إنفاذ الالتزامات القانونية التي يفترض أن يرصدها هذا النظام. ولا يجوز التعجيل ببدء النظام الدولي للرصد لأسباب تقنية بحيث لا تأخذ في الحسبان الطابع الشامل وغير التمييزي للمعاهدة التي أنشأت النظام. ونلاحظ مع شعور بالارتياح المساعي المبذولة لتحديد تدابير لتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ. وتشكل المؤتمرات المعقودة لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ خطوات هامة في ذلك الصدد.

إن بلدان السوق المشتركة الموسعة، بينما تؤكد من جديد على استعدادها لتعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعلن تأييدها القوي للمحافظة على الوقف الاختياري بشأن التجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

السيد فيسلر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفدي بالسرور لأن خطة عقد مناقشات جوهرية وموضوعية وتفاعلية أصبحت في النهاية واقعا مع مناقشة اليوم بشأن الأسلحة النووية. ولا شك أن هذا يشكل طريقة ممتازة لتوفير الزخم الذي تمس الحاجة إليه في أعمال اللجنة.

واسمحوا لي، كتمهيد للمناقشة، أن أدلي ببضعة تعليقات عامة. إن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، بالنسبة لبلدي، أمران لا ينفصلان ومتراپطان بشكل لا يتجزأ. ويشكل إجراء تخفيضات يمكن التحقق منها ولا

وهنا، اسمحوا لي أن أقول إننا، البلدان الأعضاء في السوق المشتركة الموسعة، سنكون مشاركين نشطين في المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار، إذ سنتعاون مع السفير سيرجيو دوارتي، الرئيس المنتخب للمؤتمر، لكفالة نجاح أعمال المؤتمر. ومن حيث النتائج، فإننا نرى أنه لا بد أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع التزامات محددة تمكننا من المحافظة على توازن الحقوق والالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كانت السوق المشتركة الموسعة المنطقة دون الإقليمية الأولى التي أصبح أعضاؤها أطرافا في المعاهدة، مما يوضح الالتزام التاريخي لبلداننا بمواصلة تطوير آليات وصكوك في مجالات منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وكما يعلم الجميع، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل صكا يحظى بأهمية خاصة في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. إن دخول المعاهدة حيز النفاذ، كجزء لا يتجزأ من الالتزامات التي مكنت في عام ١٩٩٥ من التمديد إلى أجل غير محدد لمعاهدة عدم الانتشار، من شأنه أن يخلص العالم من التجارب النووية، فيسهم بتلك الطريقة في إجراء تخفيض منتظم ومطررد للأسلحة النووية، فضلا عن إسهامه في منع الانتشار النووي ومكافحته. واليوم، تتمتع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعضوية تكاد تكون عالمية، مع توقيع ١٧٣ دولة على المعاهدة وتصديق ١١٩ دولة عليها. وكما يذكر، فإن الشرط المسبق الرئيسي لدخول المعاهدة حيز النفاذ هو تصديق ٤٤ دولة معينة عليها. وللأسف، فإن ١١ دولة من تلك الدول لم تتقدم بعد إلى التصديق على المعاهدة.

ثانياً، إن الأمر الضروري هو تعزيز نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق والرصد خاصة فيما يتعلق بحظر ومكافحة الأسواق السوداء للأسلحة والتكنولوجيا النووية، فضلاً عن منع الانتشار بشكل عام.

أخيراً، تقوم الحاجة إلى البدء دون تأخير في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية القائمة. وفي ذلك الصدد، فإن حكومي ليست مقتنعة بحجة أن تلك المعاهدة لن تكون قابلة للتحقق الفعال. ولا بد أن تشكل مسألة التحقق جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات.

وبالنسبة للمراحل اللاحقة، ونظراً لأن الاتفاقات القائمة لترع السلاح النووي ومنع الانتشار بعيدة عن أن تكون وافية، يجب علينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نضاعف جهودنا لوضع اتفاقات وبروتوكولات جديدة في هذا المجال. بعد ذلك يجب علينا أن نبذل جهداً جهيداً لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتطبيقها، لأنها تكنسي أهمية ملحة للمجتمع الدولي. كما أننا بحاجة إلى أن نتناول بشكل أكثر جدية خطر حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية والمواد الإشعاعية، وإلى أن نتفق على اتخاذ إجراء مناسب في ذلك الصدد.

تشكل معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية خطوة إيجابية جداً هنا، ولكن يجب علينا أن نقنع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبذل المزيد من الجهود بغية تخفيض تلك الأسلحة، وفي الواقع، بغية القضاء الكامل عليها، بينما تنفذ في الوقت نفسه التدابير التي ستخفف بشكل مطرد دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها ومذاهبها العسكرية. أخيراً، لا بد أن توقف الدول الحائزة

رجعة فيها للأسلحة النووية جزءاً لا يتجزأ من مساعيها لمنع الانتشار. فكيف يمكننا أن نعزز منع الانتشار بينما تستمر بلدان في حيازة أسلحة نووية وترفض التصديق على الاتفاقات الدولية لترع السلاح ومنع الانتشار؟

وفضلاً عن ذلك، فإن الخطر المتزايد من انتشار الأسلحة النووية - وهي مسألة تطرقت إليها بقدر كبير من التفصيل خلال المناقشة العامة - مرتبط بحقيقة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تطور قدراتها النووية و/أو تبقى خارج نظامي نزع السلاح ومنع الانتشار. والواقع أن الاكتشاف مؤخراً لسوق سوداء لعناصر وتكنولوجيا الأسلحة النووية أبرز بوضوح أنه يمكن إيجاد أخطر مصدر للإمداد في البلدان التي تتصل من الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشكل وجود سوق سوداء لعناصر وتكنولوجيا الأسلحة النووية داعياً أكبر للقلق لكونه يتيح إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على تلك المواد. وفي ذلك الصدد نرحب بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما يؤيد بلدي الجهود التي تبذلها لبلوغ تلك الغاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أخيراً، تشيد سويسرا بمبادرة مكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل لمجموعة الدول الثماني، التي تشارك فيها، فضلاً عن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

وبغية إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، تقوم الحاجة إلى المحافظة على المكاسب التي حققت وتعزيزها والى بدء التحضير للمراحل اللاحقة. وبالنسبة لتلك المكاسب، لا بد لنا من تسريع الجهود لضمان إضفاء العالمية على معاهدة عدم الانتشار، التي تبقى المعلم الأساسي لنظام نزع السلاح ومنع الانتشار. ولن أعالي مهما قلت في التشديد على أهمية المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠٠٥.

ويساورنا قلق متزايد من جراء التطورات الأخيرة، إذ نرى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تطور أنواعاً جديدة من تلك الأسلحة. وتتعارض تلك الجهود مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل على خفض ترساناتها إلى الصفر. وتتناقض فكرة تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية تماماً مع أحكام معاهدة عدم الانتشار. وأهم من ذلك أنها ستحفز على الدخول في سباق تسلح عالمي جديد.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح النووي والأمن الدولي. ويتوقف بقاء الجنس البشري على القضاء الكامل على الأسلحة النووية. بيد أن هناك محاولات لاستبدال مسألة نزع السلاح النووي بمسألة الانتشار الأفقي. إذ تسعى بعض الدول لفرض نهج يبدو أنه يعتبر عدم الانتشار غاية في حد ذاته، مع أنه يجب النظر إليه باعتباره إسهاماً في الجهود المبذولة للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح.

ونحن، رغم مرور أعوام كثيرة على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم نحقق فقط في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية، بل إننا نشهد تراجعاً مثيراً للقلق البالغ إلى الوراء، بما في ذلك جهوداً تبذل لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ومن الواضح أن بعض القوى النووية لا تملك الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هدف القضاء على تلك الأسلحة وحظرها بصفة نهائية. ومن غير المقبول عدم إحراز تقدم صوب الامتثال للالتزام القاطع بتحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية، الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠.

ومن ثم يجب أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع المقرر عقده عام ٢٠٠٥ التزامات عملية

للأسلحة النووية بشكل عاجل بحوثها وتطويرها لأجيال جديدة من الأسلحة النووية.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لكي أتناول بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لوفدي.

ويعرب وفدي من جديد عن قلقه إزاء ما يتهدد الإنسانية من خطر ناجم عن استمرار وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتقضي المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تتفاوض الدول الحائزة للأسلحة النووية بنية حسنة حول التدابير الفعالة المرتبطة بوقف سباق الأسلحة النووية في وقت قريب والمتعلقة بنزع السلاح النووي.

وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، أكدت الأطراف مجدداً بشكل قاطع التزامها بالاضطلاع بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية. غير أننا نرى في الواقع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تأخذ ذلك الالتزام على محمل الجد. وبالتالي فإن كثيراً من الدول في سائر العالم تتردد في تعزيز إنفاذ عدم الانتشار، لأنها ترى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية غير ملتزمة بنزع السلاح. علاوة على ذلك فإن بعض الدول التي تخلت عن برامجها النووية تشعر بصفة خاصة بالإحباط.

وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، لا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتصدى لمسألة نزع السلاح على نحو مباشر أكثر مما فعلت في الماضي. فبالامتثال لالتزاماتها السياسية بموجب معاهدة عدم الانتشار، ستجعل الدول الحائزة على الأسلحة النووية جهودها أمضى تأثيراً في إقناع الآخرين بقبول قواعد وإنفاذ قواعد أكثر حزمياً لعدم الانتشار.

هجمات إرهابية تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، بانتهاج نهج انتقائي يقتصر على مكافحة الانتشار الأفقي، ويتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح. فالطريق الوحيد الفعال حقاً في مكافحة احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين أو الدول هو الأخذ بنهج لا تمييزي ومتعدد الأطراف. والضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها هو حظرها والقضاء الكامل عليها.

السيد غومي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

إن الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية خطر حقيقي، ولا يختلف إلا القليلون على أن إمكانية استخدام الأسلحة النووية تشكل خطراً مستمراً على البشرية. ويجب علينا لذلك أن نحترس من الكلام عن الأسلحة النووية بوصفها مجرد أشياء جامدة، ومن ترديد أرقام تتزايد أو أرقام تتناقص.

فمن المعترف به أنه لا ضمان ضد استعمال هذه الأسلحة سوى استئصالها تماماً والتأكد من عدم إنتاجها قط ثانية. بيد أن عبء تحقيق نزع السلاح النووي، أي القضاء على الأسلحة النووية، يقع بصفة رئيسية على عاتق الدول التي تمتلك تلك الأسلحة.

وكلما طال أمد وجود الأسلحة النووية، كلما طال انتظار العالم للخلاص من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، وكلما استمرت المخاوف من أن تقع هذه الأسلحة أيضاً في أيدي غير مرغوب فيها. وترى جنوب أفريقيا أن عاقبة إهمال الترابط بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تقع على عاتقنا. فعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي عمليتان تعزز كل منهما الأخرى سوف تتطلبان إحراز تقدم مستمر ولا رجعة فيه على كلتا الجبهتين. ومن المتفق عليه، علاوة على ذلك، أن نزع السلاح النووي لا يشكل جزءاً من هدف نهائي من

تعكس بوضوح مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودورها في عملية نزع السلاح النووي، التي يجب أن تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق منها وعدم إمكانية الإلغاء.

وترفض كوبا التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن تأجيل المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى الأبد بينما نركز على الانتشار الأفقي. وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي العالمي، يلزم إبرام اتفاقات فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستعمالها.

ومن الواضح أن الإعلانات الصادرة من جانب واحد عن الدول الحائزة للأسلحة النووية عام ١٩٩٥ غير كافية، خاصة على ضوء مختلف التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين. أما الضمانات المقدمة في إطار البروتوكولات الإضافية للمعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فيتضح بجلاء من تجربة معاهدة تلاتيلولكو، على سبيل المثال، أن تلك الضمانات ليست كافية كذلك. ولهذا السبب تؤيد كوبا بقوة أن ينشئ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ هيئة فرعية تعالج مسألة الضمانات الأمنية معالجة عميقة. فلا نملك الاستمرار في تأجيل إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية اللازم تقديمها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل بلدي.

وتشاطر كوبا الآخرين شواغلهم المتعلقة بخطر الصلات الجاري تكوينها بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وتعرب عن تأييدها الكامل للجهود الدولية المشروعة، المستندة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تبذل لمنع الإرهابيين من الحصول على تلك الأسلحة. ولا يمكن القضاء على إمكانية شن

إليها بالتفاوض المتعدد الأطراف. وسيجري العمل على ذلك في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في سياق ورقات العمل الجاري تعميمها في اجتماعات اللجنة التحضيرية عن التأكيدات الأمنية. لذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد بقوة إنشاء هيئة فرعية في نطاق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ من أجل توجيه اهتمام خاص لهذه المسألة. بيد أنه ريثما تحتتم المفاوضات بشأن التأكيدات الأمنية، ينبغي أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها القائمة في هذا الصدد احتراماً كاملاً.

فلا بد من تنفيذ المعاهدة بجميع جوانبها، دون محاباة أو تحامل. وليس من الحكمة التمسك بأي امتياز أو محاباة يترتب عليها الإضرار بالمعاهدة بصفة عامة. ولا ينبغي السماح لأي جانب من جوانبها بأن يتخلف عن أي جانب آخر. ولا ينبغي إنفاذ أي جانب بصرامة أكثر من أي جانب آخر أو أن يتطلب تنفيذه ذلك. بل يجب أن تنفذ المعاهدة من جميع جوانبها على قدم المساواة، بوصفها صكاً متعدد الأطراف جرى التفاوض بشأنه وبالمثل الاتفاق عليه من قبل أعضاء المجتمع الدولي.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل السويد في وقت سابق باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يجادل البعض، كما يدرك الأعضاء، قائلين إن هناك شكاً يتعلق بامتنال الدول الحائزة على الأسلحة النووية للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأي إحياء بذلك فيما يتعلق بالولايات المتحدة ينطوي على الظلم كما يفتقر إلى الصحة. وكثير من أعضاء اللجنة كانوا حاضرين في الربيع الماضي حين قدم مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الحد من الأسلحة، السيد

نوع ما، بل هو مرحلة يتعين الوصول إليها على الطريق إلى الهدف الحقيقي لعملية نزع السلاح، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل.

وترى جنوب أفريقيا أنه لا مجال للشك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل الأساس في نزع السلاح النووي. أما الاتفاق بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية دون لبس بتحقيق القضاء الكامل على ترساناتها النووية، وصولاً إلى نزع السلاح النووي، الذي التزمت به جميع الدول الأطراف، فلم يقصد به سوى اتخاذ خطوة أولى في تلك العملية. وكان يتعين على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، أن تضطلع بخطوات عملية لبذل جهود منهجية ومطردة للقضاء على الأسلحة النووية.

وما لم نكفل تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها والوفاء بها، فهناك خطر ماثل في أن تستمر المعاهدة في الدوران في حلقة مفرغة من المحاولات المستمرة للتوصل إلى اتفاقات المرة بعد المرة بشأن مسائل سبق الاتفاق عليها وعولجت من قبل. وأول مثال صارخ على تلك الممارسة يشمل اتفاقي عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ اللذين يدعوان إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها، الأمر الذي يجب الدعوة إليه الآن من جديد. والمثال الثاني يشمل اتفاقات الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن التأكيدات الأمنية، التي يجب الآن الدعوة لها من جديد.

ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم لجميع الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة التأكيدات الأمنية الملزمة قانوناً التي تم التوصل

يأخذوا به ريثما يتم التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ملزمة قانوناً ودخول تلك المعاهدة حيز النفاذ.

ومن دواعي دهشتنا أن البعض ينتقد تلك الخطوات، زاعماً أنها غير كافية، وتفتقر إلى الشفافية، ومن السهل التراجع عنها. وأود أن أذكر هؤلاء الناقدين بأن الولايات المتحدة أعلنت منذ ١٠ سنوات أنها ستخضع المواد النووية التي تعتبر زيادة عن احتياجات الدفاع للضمانات الدولية. وقد وفينا بهذا الالتزام ببرنامج قوي أزال كميات هائلة من المواد النووية من الأسلحة التي دمرناها بصفة مستديمة. ومن دواعي فخرنا أن نؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اضطلعت بزيارات بشأن ١٧٤ طناً من هذه المواد منذ عام ١٩٩٤. وأصاحكم القول إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتصور تدبيراً لترع لسلاح أكثر جدوى أو أكثر شفافية من ذلك.

وتعتز الولايات المتحدة بإنجازاتها في مجال الحد من الأسلحة، بما فيها تعاوننا في الحد من الأسلحة مع الاتحاد الروسي. وإلى جانب شركائنا الروس، نرجو أن تتقدم بمشروع قرار هنا في المستقبل القريب لنبرهن للمجتمع الدولي على التقدم الذي أحرزناه في الامتثال للمادة السادسة. ونرجو أن يحظى مشروع قرارنا بتوافق الآراء.

السيد لونديمو (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تتعرض إلى ضغوط قوية، فإن الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل صون وتعزيز سلطة وتكامل المعاهدة أصبحت ذات أهمية بالغة. ويجب أن تكون الأولوية الأكثر إلحاحاً الآن هي ضمان نتيجة إيجابية ومتوازنة للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥.

إن التحقق المتمتع بالمصدقية ضرورة أساسية من أجل ضمان امتثال جميع الدول الأطراف إلى التزاماتها وفقاً

ستيفن ريدميكر، إحاطة إعلامية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ عن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة للامتثال للمادة السادسة، وأود أن أستكمل تلك الملاحظات.

لقد فككت الولايات المتحدة ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ سلاح نووي منذ عام ١٩٨٨. وقد سحبنا من الخدمة الفعلية على نطاق العالم ما يتجاوز ٣ ٠٠٠ رأس نووي تكتيكي، مكونة من قذائف مدفعية، ورؤوس لمنظومات قذائف قصيرة المدى، وقنابل أعماق تابعة للقوات البحرية. وقمنا بتفكيك آخر تلك الرؤوس الحربية الـ ٣ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣. وبذلك نكون قد قضينا على نسبة تقارب ٩٠ في المائة من أسلحتنا النووية غير الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية، فقد قضت الولايات المتحدة على أكثر من ١٠٠٠ قذيفة نووية استراتيجية، وسوف تستمر التخفيضات الاستراتيجية على النحو الوارد في معاهدة موسكو. وعندما تكتمل التخفيضات بموجب معاهدة موسكو، في عام ٢٠١٢، ستكون الولايات المتحدة قد خفضت بما يقارب ٨٠ في المائة الأسلحة النووية الاستراتيجية التي كانت منشورة لدينا في عام ١٩٩١.

وقد مهدت التخفيضات في عدد الأسلحة المنشورة في العمليات الطريق لإجراء تخفيض رئيسي، أجرته في وقت سابق من هذا العام الإدارة الوطنية للأمن النووي، على حجم المخزون النووي الكلي للولايات المتحدة. وبحلول عام ٢٠١٢، سوف يكون مخزون الولايات المتحدة النووي أصغر مخزون لها منذ عدة عقود. ونود أن نشير أيضاً إلى أن الولايات المتحدة لم تنتج مواد انشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية طيلة ١٥ عاماً. وذلك وقف طوعي نعتزم الاستمرار فيه، وهو وقف نهيب بالآخرين من جديد أن

وتعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة مساهمة هامة في هذه العملية ومن أجل الاستقرار الاستراتيجي. ولكننا بحاجة إلى المزيد من التخفيضات الذي لا رجعة فيها للترسانات النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية الميدانية.

وتأسف النرويج لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. ونحن نقدر حقيقة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ولكن هذه الخطوات المتخذة بشكل منفرد لا يمكن أن تكون بديلا عن التعهدات الهامة الملزمة قانونا. بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، فإننا نحث جميع البلدان، وبشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التصديق على المعاهدة بدون تأخير أو شروط إضافية.

ولنفس السبب أيضا، حان الوقت للتفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. ويؤسفنا أن استمرار حالة الجمود في عمل مؤتمر نزع السلاح قد عطلت هذه المفاوضات، التي تمثل الخطوة المنطقية التالية في برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف. إن وضع اتفاقية تتمتع بالمصادقية وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية أمر ضروري من أجل سد الثغرات القائمة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وريشما يتم ذلك، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن وأن تعيد تأكيد الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صيغ الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة، وأن تنفذ تدابير الشفافية المتصلة بالإنتاج والمخزون.

لمعاهدة عدم الانتشار، ومن أجل ضمان مصادقية المعاهدة نفسها. وبالتالي، فإن الدول الأطراف في المعاهدة يجب أن تفي بالتزاماتها الأساسية من خلال توقيع وتنفيذ الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تعمل على إبرام البروتوكول الإضافي النموذجي والبدء بتطبيقه. ونتوقع أن يقرر المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ أن البروتوكول الإضافي إلزامي. بموجب المادة الثالثة من المعاهدة.

إن غياب الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زال يشكل مصدر قلق بالغ، وندعو إلى بذل جهود متجددة من جانب جميع الدول لتحقيق الامتثال العالمي للمعاهدة. ونعتبر من الأمور الحيوية إشراك الدول غير الأطراف في المعاهدة في الجهود البناءة لعدم الانتشار. ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تبذل المزيد من الجهود لوقف انتشار تلك الأسلحة. ويجب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم تنفيذ القرار.

إن النرويج تلتزم التزاما راسخا بالأحكام الواردة في المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أضفى عليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ المزيد من الوضوح. كما نؤكد أننا بحاجة إلى نهج متوازن، ينفذ خطوة خطوة، ويعزز تدريجيا، في مجال نزع السلاح النووي. ومع أن هناك تأخرا في الوفاء بالتزامات عام ٢٠٠٠، إلا أننا يجب أن لا ننسى أن تخفيضات كبيرة في ترسانات الأسلحة النووية قد حدثت فعلا منذ انتهاء الحرب الباردة.

الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وهذه الخطوات الـ ١٣ ما زالت تشكل معيارا للتنفيذ في عملية نزع السلاح.

إن أحد العناصر الأساسية في هذه العملية هو عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة سوف تعزز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على حد سواء، وبالتالي ستعزز الأمن الدولي. وتدعو ألمانيا إلى البدء الفوري للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على أساس تقرير المنسق الخاص والولاية المتضمنة فيه بشأن معاهدة متعددة الأطراف غير تمييزية وقابلة للتحقق الدولي لخطر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن الآن تعليق الجزء الرسمي للجلسة لكي نواصل المناقشة بصيغة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٥ واستؤنفت الساعة

١٣/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود ممارسة حق الرد مخاطبا لوفد هولندا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، ووفد اليابان. إن وفدي يرفض بشدة الادعاءات التي ردها وفد هولندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفد اليابان. إن ما ادعياه في بيانها غير صحيح. فهما متحيزان تماما. وهما يغفلان عمدا الطابع الحقيقي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

إن المسألة النووية نتاج للسياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعليه، فإنه ينبغي تسويتها بشكل ثنائي بين جمهورية كوريا

في الختام، تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لأمننا الجماعي. ويقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الإسهام في إنعاش المعاهدة وضمان نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي القادم.

السيد هاينسبيرغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى ما ورد في بيان الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي حول المسألة، تود ألمانيا أن تبدي الملاحظات التالية.

إن الأخطار التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية، والتي أصبحت واضحة على نحو لم يسبق له مثيل، أظهرت أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى صون وتعزيز النظام التعاقد المتعدد الأطراف، وفي هذا السياق بشكل خاص، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد أنشأت معاهدة عدم الانتشار علاقة تبادلية راسخة بين عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يمكن السعي إلى بلوغ هذين الهدفين إلا مجتمعين وليس أحدهما على حساب الآخر. ومن المهم بشكل خاص أن نتذكر ذلك في ضوء القلق المتزايد، ليس إزاء استمرار الانتشار وعدم الامتثال للالتزامات فحسب، بل أيضا في ضوء التقدم البطيء في مجال نزع السلاح النووي، وظهور إشارات لما يسمى بانبعث الأسلحة النووية.

ومع انتهاء الحرب الباردة برزت فرص جديدة لتزع السلاح النووي. ولا بد لنا من اغتنام هذه الفرص السانحة. وترى ألمانيا أن العالم الخالي من الأسلحة النووية - أي الإزالة الشاملة لجميع الأسلحة النووية - لا يمكن أن يتحقق إلا إتباع نهج تدريجي. وهذا النهج يبرز الخطوات العملية الثلاث عشرة للتنفيذ المنظم والمرحلي للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وبسبب تلك الحقيقة، أنشئ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. مع ذلك، دُمر هذا الإطار بفعل الأعمال الأحادية من جانب الولايات المتحدة. ولو كان الإطار المتفق عليه قد نفذ، لكان قد تم تسوية المسألة النووية بالفعل. إن قيام الولايات المتحدة أحاديا بفسخ الإطار المتفق عليه، والتهديدات العسكرية المتتالية التي دأب ذلك البلد على توجيهها قد اضطرنا إلى إلغاء تجميد المنشآت النووية فوراً واستئناف تشغيلها. وقد ثبت أن تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشروعة للدفاع عن النفس ضد التهديدات النووية الخارجية المتصاعدة.

ووفدي ينصح وفد هولندا، الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفد اليابان، بعدم الانقياد الأعمى وراء القوة العظمى. والأحرى بما أن يحث الولايات المتحدة على العدول عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فتلك السياسة هي السبب الرئيسي للمسألة النووية وسوف تكون عاملاً حاسماً في تسوية تلك المسألة فيما بعد.

أخيراً، وقبل أن أختتم، أسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات أوجهها إلى وفد اليابان. كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى ذلك. فالإيابان هو البلد الذي لديه قواعد عسكرية توجد فيها أسلحة نووية. وهو يتبع نزعة عسكرية متطرفة في شرق آسيا. هذه حقيقة واقعة. وأنا أنصح اليابان قبل أن تقول أي شيء عن المسألة النووية، ينبغي لها تفكيك كل قواعدها العسكرية بما فيها من أسلحة نووية وأن تعترف بجرائمها ضد البشرية التي ارتكبتها في الماضي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.